نتائج الجولة السادسة والأخيرة للحوار الذي يرعاه المعهد الأوروبي للسلام للمكونات السياسية الجنوبية

ملخص الميسر

عقد المعهد الأوروبي للسلام الجولة السادسة والأخيرة للحوار بين العديد من المكونات السياسية في جنوب اليمن في العاصمة الأردنية عمان في الفترة 18-20 يوليو 2026، ولقد شارك في الحوار ممثلين عن الجهات التالية: المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال الجنوب- حزب حركة النهضة للتغيير السلمي- الحراك الجنوبي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني- جنوبيات من أجل السلام- الائتلاف الوطني الجنوبي- مجلس شبوة الوطني العام- مجلس حضرموت الوطني. وتعذر الحضور الشخصي لكلاً من ممثلي مؤتمر حضرموت الجامع والتحالف الموحد لأبناء شبوة وذلك لظروف قهرية، الا انه تم التشاور معهما حول مخرجات هذه الجولة الكترونياً.

استعرض المشاركون الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها الجنوب بشكل خاص واليمن بشكل عام، والتطورات في المنطقة وتداعيات التصعيد العسكري على العملية السياسية في اليمن، وأكد المشاركون دعمهم للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الشرعية اليمنية في حماية السيادة اليمنية، كما تطرقوا لما قاموا به من أنشطة وجهود سياسية منذ انعقاد الجولة السابقة من الحوار.

أكد المشاركون دعمهم للحوار الجنوبي الذي تستضيفه وترعاه المملكة العربية السعودية المزمع عقده في الرياض، وعبروا عن ترحيبهم بقيام بعض المحافظات بتشكيل مجالس تحضيرية للإسهام في الإعداد للحوار وشددوا على اهمية ألا تنفرد السلطات المحلية في المحافظات في اختيار المشاركين دون التنسيق والتشاور مع المكونات السياسية.

أقر المشاركون ورقة تتضمن رؤيتهم لمتطلبات إنجاح هذا الحوار الجنوبي (مرفق) وورقة ثانية بشأن رؤيتهم حول القضايا المطروحة على الساحة السياسية (مرفق).

ناقش المشاركون إمكانية التحرك نحو اقامة نظام اتحادي في المرحلة الانتقالية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، واجراء إصلاحات والمضي نحو اللامركزية والمتطلبات الدستورية لذلك، إلى ان يتم التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن.

أشاد المشاركون بالجهود المتواصلة لمعالجة الملف الإنساني في اليمن الذي ترعاه الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

قام المشاركون بتقييم ما تم إنجازه في هذا الحوار خلال السنوات الثلاث الماضية، كما تم مناقشة إمكانية إقامة مرحلة ثانية من هذا الحوار، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والقضايا المطلوب مناقشتها في ضوء التطورات التي شهدتها بعض مناطق الجنوب في الفترة الماضية.

أشاد المشاركون بجهود المعهد الأوروبي للسلام لعقد ست جولات من الحوار، وأعربوا عن امتنانهم للمملكة الأردنية الهاشمية حيث أقيمت بها كافة جولات الحوار على مدار السنوات الثلاث الماضية، وكذلك للاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج لتمويلهما للمشروع الذي احتضن هذا الحوار، كما ثمن المشاركون اللقاءات التي جمعتهم أثناء جولات الحوار السابقة بسفراء ومبعوثي هولندا، النرويج، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية، المانيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن.

ثمن المشاركون اللقاء الهام الذي جمعهم مع عدد من سفراء وممثلي بعثات الدول الصديقة لدى اليمن بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومملكة وهولندا، لتبادل الآراء حول تطورات الأوضاع في المنطقة وتأثيرها المباشر على الجنوب بشكل خاص واليمن بشكل عام.

من أجل إنجاح الحوار الجنوبي في اليمن
رؤية المكونات السياسية الجنوبية المشاركة في الحوار الذي يرعاه المعهد الأوروبي للسلام
بشأن الحوار الجنوبي

انطلاقاً من المناشدة التي تقدمت بها مجموعة من المكونات السياسية في جنوب اليمن الى رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني لعقد حوار جنوبي والذي تبناها وطلب من عاهل المملكة العربية السعودية استضافة ورعاية هذا الحوار في الرياض بما يتماشى مع الجهود الرامية إلى دعم مسار التسوية السياسية في اليمن،

وفي ضوء ترحيب المملكة العربية السعودية بتلبية طلب رئيس مجلس القيادة الرئاسي وما أعلنته من نيتها في رعاية واستضافة هذا الحوار وجاري العمل على تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للحوار بما يساهم في توفير البيئة اللازمة لإنجاحه،

وفي ضوء أن المكونات السياسية المشاركة في الحوار الجنوبي الذي ينظمه ويرعاه المعهد الأوروبي للسلام عقدت العديد من الاجتماعات على مدى ما يقارب ثلاث سنوات لبحث سبل تنسيق المواقف، وتقريب وجهات النظر، وبناء التوافق حول القضايا الجوهرية المرتبطة بمستقبل الجنوب وأبنائه، ودور القوى السياسية في الجنوب ومحافظته في التسوية السياسية في اليمن،

قامت هذه المكونات بإعداد هذه الورقة كمساهمة منها في الجهود المبذولة، خاصة من جانب المملكة العربية السعودية، في التحضير للحوار المرتقب.

ويأتي هذا الإسهام استناداً إلى رؤية هذه المكونات لمستقبل الجنوب وما توصلت اليه من تفاهمات خلال الحوار الذي جمعها، ويهدف الى تعزيز الثقة بين الأطراف، وتغليب المصالح المشتركة بما يسهم في إنجاح الحوار المرتقب من خلال خطاب سياسي واقعي، ومتوازن، ومسؤول.

أولًا: ترتكز الرؤية على المبادئ التالية:

1. عدالة القضية الجنوبية وتعدد أبعادها الأمر الذي يتطلب معالجة توافقية، ومن هذا المنطلق ينبغي ان يكون التوافق ركيزة أساسية لإنجاح الحوار الجنوبي.

2. أن الجنوب غير إقصائي وينبغي في الوقت ذاته احترام الخصوصيات التاريخية والجغرافية والسياسية لكل محافظة وكذلك خصوصية قضاياها.

3. رفض استخدام العنف والقوة المسلحة او التهديد بهما لفرض أي مشروع سياسي والالتزام الكامل بالحلول السلمية دون إقصاء أو تهميش.

4. ضرورة التمثيل العادل والمتوازن لمختلف التوجهات السياسية وللمحافظات وعلى مستوى الجنوب بشكل عام.

5. أهمية الشفافية والوضوح في معايير تشكيل اللجنة التحضيرية وسرعة اختيار المشاركين في الحوار، وكذلك لمتابعة تطورات مسيرة الحوار، وذلك من خلال تقارير دورية لتعريف الرأي العام بهذه التطورات.

6. ضرورة العمل من جانب كافة الأطراف المعنية على أن تكون مخرجات الحوار الجنوبي داعمة للاستقرار والأمن والتنمية في اليمن.

7. أن تتضمن المخرجات الاتفاق على آلية تنفيذية وتوفير الضمانات المطلوبة لتنفيذ مخرجات الحوار في الإطار الزمني الذي يتم الاتفاق عليه.

8. وضع آليات للشراكة الاستراتيجية مع الدول المعنية بتطورات الأوضاع في اليمن وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار في المرحلة المقبلة وبشكل مستدام.

9. ان الحوار ينبغي ان يكون مفتوحاً مع أهمية أن يسترشد بمخرجات الحوار الوطني لما لها من أهمية رغم أن بعض عناصرها المرتبطة بالجنوب تتطلب تطويراً في ضوء ما شهده اليمن من تطورات منذ انعقاده.

ثانيًا: تشكيل اللجنة التحضيرية:

- العمل على ضمان ان تكون المشاركة في اللجنة من المؤمنين بوحدة الصف ومبدأ الحوار والتوافق وتذليل الصعاب من أجل إنجاح الحوار وأهدافه ومن الخبراء في الحوارات السابقة، مع ضمان عدم مشاركة كل من ثبت ارتكابه لانتهاكات او جرائم، وضمان التمثيل المتوازن بين المكونات الجنوبية والشخصيات السياسية وممثلي المكونات المجتمعية وفيما بين المحافظات الجنوبية، وكذلك تمثيل التيارات السياسية الفاعلة في المحافظات وفي الجنوب بشكل عام.

ثالثاً: مهام اللجنة التحضيرية:

1. إعداد معايير المشاركة في الحوار، وقوائم المشاركين وفق معايير تتوافق عليها اللجنة في ضوء ما يمثله تحديد الأطراف المشاركة من أهمية رئيسية في إنجاح الحوار.

2. إعداد مشروع جدول الأعمال على أن يقتصر على القضايا العاجلة والمطلوب التعامل معها في المرحلة الحالية تمهيداً للتوصل إلى التسوية السلمية الانتقالية في اليمن بشكل عام والتي سيتم الاتفاق فيها بين أطراف النزاع على شكل الدولة في المرحلة الانتقالية.
3. وضع مشروع اللائحة التنظيمية للحوار بما في ذلك الفرق المطلوب إقامتها لتناول القضايا المطروحة على مشروع جدول الأعمال، ويمكن النظر في إقامة الفرق التالية على سبيل المثال:
   أ. الفريق السياسي للنظر في ترتيبات المرحلة الانتقالية ومدتها بما في ذلك شكل الدولة ونظام الحكم وتقاسم السلطة والثروة خلال تلك الفترة.

ب. الفريق العسكري والأمني لبحث كيفية ضمان احتكار السلاح بيد الدولة دون غيرها وانهاء كافة أشكال التسلح خارج إطار مؤسساتها، ومعالجة الوضع الراهن للانتهاكات الأمنية.
ج. الفريق الاقتصادي والاجتماعي لبحث كيفية معالجة الأزمة المالية والنقدية، ومكافحة الفساد، وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والمياه والتعليم والصحة، وكذلك سبل عودة النازحين الى ديارهم، وحصر المنهوبات وإعادة الاعمار.
د. فريق الحقوق والحريات لتوفير الحماية للمواطنين من الانتهاكات، والافراج عن المعتقلين السياسيين والبحث عن المخفيين قسريا بكل الوسائل الممكنة.
هـ. فريق العدالة الانتقالية والمصالحة لبحث مبدئي لكيفية التعامل مع متطلباتهما، وقضايا التعويضات الناتجة عن مصادرة الممتلكات والأراضي والإحالة القسرية للتقاعد وغيرها من القضايا التي تتطلب جبر الضرر وتضمين العزل السياسي للمتورطين في الجرائم.

4. اقتراح آلية لاتخاذ القرار في حال تعذر التوصل إلى توافق من خلال التصويت بأغلبية موصوفة بنسب عالية يتم الاتفاق عليها، وآلية للإشراف على الترتيبات الفنية والإجرائية، وآلية لمتابعة تنفيذ مخرجات الحوار.

5. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى أخذاً في الاعتبار خصوصية الأوضاع في الجنوب وكذلك إمكانية الاستعانة بخبراء خاصة الجوانب الفنية لبعض القضايا المعقدة مثل النظم الفيدرالية، تقاسم السلطة والثروة بين المركز والمحافظات، العدالة الانتقالية، العزل السياسي، الخ.

<u>رابعاً: المشاركة في الحوار:</u>

1. أن يتضمن تمثيل المكونات السياسية والمجتمعية والمدنية شخصيات مستقلة مع تثبيت المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب، على ان تتم مراعاة تمثيل المكونات القبلية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، وأكاديميون، وخبراء، وممثلون عن القطاع الخاص، والمغتربون، على آن تتمتع الشخصيات التي يتم اختيارها بقبول عام، وخبرة وطنية، وأعلى درجات الكفاءة، والنزاهة، والمصداقية، والموضوعية.

2. هناك ضرورة أن تقوم كل محافظة بترشيح ممثليها عبر مشاورات داخلية شفافة بين المكونات السياسية والمجتمعية على الا تنفرد السلطات المحلية في اختيار المشاركين.

3. أهمية ضمان التمثيل المتوازن والمنصف بين التيارات السياسية الفاعلة وبين المحافظات اخذً في الاعتبار المساحة والسكان وما تتمتع به من موارد، بحيث تكون المشاركة مناصفة بين الشخصيات السياسية والقيادات المجتمعية.

4. ضرورة التأكد من التزام كافة المشاركين في الحوار بما يلي:
أ. تعهد جميع المشاركين في الحوار بالالتزام بمخرجاته واعتمادها كمرجعية سياسية ملزمة.
ب. الالتزام بمبدأ أن استخدام العنف والقوة العسكرية يعد خروجًا بيناً عن الأعراف والقيم التي يقوم عليها الحوار السياسي والتسوية السلمية.
ج. نبذ التحريض ضد العمل السياسي التعددي الديموقراطي بما في ذلك تجاه مشاركة المرأة في العمل السياسي، وضرورة التعامل مع القضايا المطروحة بمسؤولية في وسائل الإعلام بمختلف وسائطها.

ختاماً، تؤكد المكونات السياسية التي أقرت هذه الورقة التزامها بالحلول السياسية الوطنية المتوازنة، واستعدادها الكامل للتعاون والتنسيق مع مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والمملكة العربية السعودية لإنجاح الحوار الجنوبي بما يحقق مصالح الجنوب وكافة محافظاته، ويعزز مقومات الاستقرار الوطني والإقليمي، ويفتح آفاق مرحلة جديدة قائمة على الشراكة والتنمية المستدامة.

عبرت المكونات السياسية عن ثقتها في ان الجهود الحثيثة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية ستؤدي الى ضمان إجراء حوار متوازن وذي مخرجات قابلة للتنفيذ، وأن تمثل مخرجات الحوار الجنوبي خطوة أساسية للإعداد لعلاقة أكثر توازناً في أطار المفاوضات المقبلة للتوصل الى تسوية سياسية شاملة في اليمن.

كما عبرت المكونات عن تأييدها لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لليمن وتؤكد استعدادها للتعاون معه للتوصل الى تسوية سياسية مستدامة.

الطلب من المعهد الأوروبي للسلام تعريف الدول الأوروبية وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بتطورات الأوضاع في اليمن وخاصة المملكة العربية السعودية بالجهود المبذولة من جانب المكونات وحث المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته والتحرك نحو تحقيق التقدم المطلوب على مسار العملية السياسية في الجنوب وفي اليمن بشكل عام.

قائمة المكونات السياسية (طبقاً لتاريخ التأسيس) والتي أقرت هذه الورقة:

- المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال الجنوب.
- الحراك الجنوبي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني.
- حزب حركة النهضة للتغيير السلمي.
- الائتلاف الوطني الجنوبي.
- جنوبيات من أجل السلام.
- التحالف الموجد لأبناء شبوة.
- مجلس حضرموت الوطني.
- مجلس شبوة الوطني العام.

رؤية المكونات السياسية الجنوبية المشاركة في الحوار الذي يرعاه المعهد الأوروبي للسلام بشأن القضايا المطروحة على الساحة السياسية

تتمثل رؤية المكونات السياسية الجنوبية المشاركة في الحوار الذي يرعاه المعهد الأوروبي للسلام بشأن القضايا المطروحة على الساحة السياسية وتراها محققة لمصالح الشعب اليمني بشكل عام والجنوب بشكل خاص فيما يلي:

1. التسوية السياسية:

أ. السعي بأن يكون الحل السياسي هو السبيل لإنهاء النزاع في اليمن حيث أن استمرار الحرب يهدد مستقبل المجتمع ويعمق المأساة الإنسانية.

ب. أن مناطق الجنوب تحمل تعدداً سياسياً، ولقد رفضت المكونات الجنوبية التي تبنت هذه الورقة في السنوات الماضية احتكار أي مكون سياسي لتمثيلها او اتخاذ القرارات نيابة عنها بشكل منفرد.

ج. ان الحوار ينبغي ان يكون مفتوحاً مع أهمية أن يسترشد بمخرجات الحوار الوطني لما لها من أهمية رغم أن بعض عناصرها المرتبطة بالجنوب تتطلب تطويراً في ضوء ما شهده اليمن من تطورات منذ انعقاده.

د. ضرورة أن تمثل مخرجات الحوار الجنوبي المرتقب أحد المرجعيات الأساسية لموقف الشرعية في التسوية السياسية الشاملة.

2. القضية الجنوبية:

أ. أن القضية الجنوبية قضية سياسية وحقوقية مشروعة نتجت عن الاقصاء والشمولية واختلال الشراكة في الجنوب منذ عام 1967، وما خلفته من صراعات دموية، ثم ما أعقبها من اختلال في الشراكة الوطنية في دولة الوحدة التي تفاقمت بحرب صيف 1994، وما تلاها من سياسات خاطئة تكرست بحالة القمع والإقصاء والمناطقية التي فرضتها سلطات الأمر الواقع في الجنوب منذ عام 2015.

ب. يتعيّن معالجة القضية الجنوبية بشكل عادل ومستدام على مسارين، المسار الأول وهو الجنوب وقضاياه الملحة، والمسار الثاني في إطار الحل النهائي الشامل، وبما يضمن إنصاف أبناء الجنوب واستعادة حقوقهم.

ج. أن تحقيق سلام عادل ومستدام يقتضي توافق جنوبي في إطار من الشراكة المتكافئة والندية، بما يحقق توازن المصالح، ويصون الخصوصيات، ويؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية، بضمانات واضحة تكفل حسن التنفيذ وتمنع تكرار ما وقع من أضرار بالغة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

3. شكل الدولة المستقبلية:

أ. **ي**مثل الإطار الاتحادي الديمقراطي الإطار المناسب لشكل الدولة في المرحلة الانتقالية التي يمر بها اليمن، مع الاتفاق على خطوات عملية بما يجعل الوحدة جاذبة والتوصل الى اتفاق حول الضمانات اللازمة لعدم عودة التجربة المريرة مع المركزية والاختلال الكبير في توزيع السلطة والثروة.

ب. إمكانية التحرك نحو اقامة نظام اتحادي في المرحلة الانتقالية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، واجراء إصلاحات والمضي نحو اللامركزية والمتطلبات الدستورية لذلك، إلى ان يتم التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن.

ج. من باب الواقعية السياسية تقوم الرؤية على مبدأ تمكين أبناء كل محافظة من إدارة شؤونها السياسية والإدارية والمالية والأمنية والاقتصادية، ان رات في مقوماتها ما يؤهلها لإدارة شؤونها في ظل نموذج قد يرقى الى الحكم الذاتي في أطار دولة اتحادية مع ضمان الشراكة العادلة في السلطة والثروة وفق معايير المساحة والسكان والمساهمة الاقتصادية، مع التأكيد على سيادة القانون، وترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية كأساس للحقوق والواجبات بما يحقق الاستقرار والتنمية المستدامة ويضع حدًا لمرحلة الإقصاء والتهميش والفساد، ويؤسس لنظام سياسي يضمن الحقوق ويصون الخصوصيات في إطار وطني جامع.

د. ينبغي أن يكون لكل محافظة الحق في أن يكون لها دستورها المحلي، وعلمها، ونشيدها، والحق في أنشاء مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية والرقابية والمساءلة لإنفاذ القانون، وكذلك الحق في الاندماج مع أي محافظة من المحافظات الأخرى بما يعزز التكامل ويحقق المصالح المشتركة بما يتماشى مع الدستور والقوانين الاتحادية.

هـ. تتولى السلطة الاتحادية مسؤولية السياسة الخارجية، والدفاع والأمن القومي، والقضاء الاتحادي، والمسائل المالية الاتحادية، مع الاتفاق على التوزيع العادل للثروة بين الدولة الاتحادية والمحافظات، على أن تتولى المحافظات أي اختصاص لا يسند للسلطات الاتحادية.

و. أهمية حصول أبناء كل محافظة على النصيب العادل في شغل الوظيفة العامة وفي قيادة الدولة كحق اصيل يؤسس لشراكة منصفة لعهد جديد يطوي صفحات الاقصاء والتهميش.

ز. ترحب المكونات باي مخرجات تقر من مجالس المحافظات بتوافق واسع وتعبر عن تطلعاتها السياسية والاقتصادية في بناء مجتمعاتها ومشاركتها في بناء الدولة الاتحادية الحديثة والعادلة.

4. عدن:

- ضرورة استعادة عدن لدورها كعاصمة اقتصادية لها دور إقليمي متميز عبر تفعيل مواردها الاستراتيجية بما في ذلك من خلال تمكين أبناء عدن من بناء كافة مؤسساتها وإدارة شؤون مدينتهم بكفاءة وفاعلية وبما يحفظ خصوصيتها وهويتها التاريخية.

5. الأمن:

- دمج التشكيلات العسكرية القائمة تحت وزارتي الدفاع والداخلية، وحظر وتفكيك أي تشكيلات مسلحة خارج مؤسسات الدولة.

6. العدالة الانتقالية:

أ. ضرورة إنفاذ العدالة الانتقالية من خلال محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وجبر الضرر وإنصاف الضحايا، بما في ذلك العزل السياسي لمن تثبت مسؤوليته وفقًا للقانون، مع الإبقاء على النقاش مفتوحًا بشأن بقية آليات العدالة الانتقالية وتحديد الإطار الزمني الذي تشمله المساءلة، وتهدف هذه العملية إلى طيّ صفحة الماضي بصورة عادلة ومسؤولة، بما يمنع ترحيل المظالم والانتهاكات إلى المستقبل، ويُرسّخ أسس المصالحة الوطنية والاستقرار الدائم، وضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

ب. منع ومراجعة التصرفات في الأراضي والعقارات والممتلكات العامة والخاصة المنهوبة ورد الحقوق الى أصحابها من خلال إنشاء آلية مستقلة تقام بشكل عاجل للتعامل مع هذا الموضوع الحيوي حتى لا يؤدي التأخير الى المزيد من التوتر في المجتمعات المتأثرة.

7. منصة القوى السياسية في جنوب اليمن:

- تابعت المكوّنات السياسية مناقشاتها حولَ إطلاق منصة القوى السياسية في جنوب اليمن والتي كانت قد توافقت على الوثيقة التأسيسية والنظام الأساسي لها، خاصة وأن المنصة تضم قوى سياسية تتبنى قضية الجنوب وخصوصيات محافظاته وتطلعات أبنائها وبحيث تعمل على دفع الحوار والتشاور والدفاع عن قضاياهم وحقوقهم ومستقبلهم على المستوى الوطني والاقليمي والدولي وفق مبادئ واهداف تنظم العلاقة فيما بين القوى السياسية والأطراف المعنية بتطورات الأوضاع في الجنوب بشكل خاص واليمن بشكل عام، وقررت إرجاء إطلاقها انتظاراً للتطورات المتعلقة بالحوار الجنوبي المرتقب، وستستمر في متابعة هذا الموضوع واتخاذ الخطوات المناسبة في ضوء التطورات في المرحلة القادمة.

8. جهود السلام:

أ. تؤكد المكونات السياسية التي أقرت هذه الورقة التزامها بالحلول السياسية المتوازنة، واستعدادها الكامل للتعاون والتنسيق مع مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والأطراف الإقليمية والدولية وبشكل خاص المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتوصل الى تسوية سياسية شاملة ومستدامة في اليمن بما يعزز مقومات الاستقرار الوطني والإقليمي.

ب. الطلب من المعهد الأوروبي للسلام تعريف الدول الأوروبية وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بتطورات الأوضاع في اليمن وخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والأمم المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالجهود المبذولة من جانب المكونات وحث المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته والتحرك نحو تحقيق التقدم المطلوب على مسار العملية السياسية في اليمن.

قائمة المكونات السياسية (طبقاً لتاريخ التأسيس) والتي أقرت هذه الورقة:

- المجلس الأعلى للحراك الثوري لتحرير واستقلال الجنوب.
- الحراك الجنوبي المشارك في مؤتمر الحوار الوطني.
- حزب حركة النهضة للتغيير السلمي.
- الائتلاف الوطني الجنوبي.
- جنوبيات من أجل السلام.
- التحالف الموجد لأبناء شبوة.
- مجلس حضرموت الوطني.
- مجلس شبوة الوطني العام.